جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

السياسات العامة للأمن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٥

اطروحة دكتوراه تقدم بها الطالب

رعد عبدالرحمن عبدالكريم النداوي

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا / وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه

فلسفة في العلوم السياسية / قسم النظم السياسية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

ياسر علي ابراهيم

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

"الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَـٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ"

[سورة الأنعام: ٨٢]

صَدَقَ اللهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

الإهــداء

الـى بلدي العزيز

العراق

شكر وتقدير

شكراً لله على كلّ شيء، والحمدُ لله رَبّ العالَمين، وَالصَّلاةُ وأتمّ التَّسليم على خيرِ خلقِ الله أجمعين سيّدنا محمد الصادق الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

لا يسعني، وأنا أنتهي من إعداد هذه الدراسة، إلّا أن أتقدّم بجزيل شكري وامتناني إلى مشرفي الأستاذ الدكتور (ياسر علي إبراهيم سلامة)، لتوجيهاته القيّمة ومتابعته للدراسة، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والإمتنان الى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا وأخص بالذكر السيد العميد الأستاذ الدكتور(زيد عدنان محسن)، والسيد رئيس قسم العلوم السياسية الأستاذ الدكتور (محمد ياس خضير)، والشكر الى أساتذتي كافة في قسم العلوم السياسية.

كما يقتضي منّي واجب العرفان الجميل أن أتقدّم بالشكرِ والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل في معهد العلمين للدراسات العليا، وأتقدّم بالشكر والتقدير أيضاً إلى الأساتذة الأفاضل في لجنة المناقشة لقراءتهم للدراسة وإبدائهم الملاحظات العلميّة القيمة في إغنائها.

وعرفاناً بالجميل أتقدّم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور سامر ناهض خضير، حرص منذ البداية على مساعدتي وتقديم العون لي، وأدعو الله أن يمنَّ عليه بالصحة والسَّلامة ودوام التوفيق في حياته.

وأتقدّم بشكري وتقديري إلى الدكتورة شيماء عبد الحافظ شاكر الذي ساهمت في مد يد العون والمساعدة خلال مرحلة البحث فجزاها الله خير الجزاء.

واهداء إلى تلك الارواح الطاهرة إلى روح أبي وأمي وأخي اسكنهم الله تعالى فسيح جنانه.

كما أتقدّم بخالص التقدير والامتنان لعائلتي الكريمة التي كانت تشجّعني وتمدّني بالعون وإلى إخواني وأخواتي وأقاربي وأصدقائي.

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
الفصل الأول : الاطار النظري: للسياسات العامة والأمن الاجتماعي	
المبحث الأول: الإطار النظري للسياسات العامة	٧
المطلب الأول: مفهوم وخصائص السياسات العامة	٧
المطلب الثاني: للأمن الاجتماعي	١٥
المبحث الثاني: ابعاد العلاقة بين السياسات العامة والامن الاجتماعي	٢١
المطلب الأول: البعد الإنساني والمجتمعي	٢١
المطلب الثاني: البعد السياسي والاقتصادي	٣١
الفصل الثاني: تحديات ومقومات بناء الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٥	
المبحث الأول: تحديات بناء الأمن الاجتماعي في العراق	٤١
المطلب الأول: التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية	٤١
المطلب الثاني: التحديات الاجتماعية والتشريعية والبيئية	٦١
المبحث الثاني: مقومات الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٥	٧٦
المطلب الأول: المقومات السياسية للأمن الاجتماعي	٧٦
المطلب الثاني: المقومات الاجتماعية للأمن الاجتماعي	٨٢
المطلب الثالث: المقومات الاقتصادية للأمن الاجتماعي	٨٩

الفصل الثالث: السياسات الحكومية لبناء الأمن الاجتماعي: الواقع والأدوار المؤسسية	
المبحث الأول: واقع السياسات الحكومية لبناء الامن الاجتماعي	٩٨
المطلب الاول: السياسات الحكومية بالعراق منذ عام (٢٠٠٥- ٢٠١٤)	٩٨
المطلب الثاني: السياسات الحكومية للفترة من (٢٠١٤- ٢٠١٩)	١٠٥
المطلب الثالث: السياسات الحكومية للفترة من (٢٠٢٠ – ٢٠٢٥)	١١١
المبحث الثاني: دور المؤسسات في بناء الامن الاجتماعي	١١٦
المطلب الأول: المؤسسات الرسمية ودورها في الامن الاجتماعي	١١٦
المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية ودورها في الأمن الاجتماعي	١٣٠
الفصل الرابع: الإطار الميداني للدراسة	
المبحث الأول: مجتمع العينة والإجراءات وآلية الدراسة	١٤٤
المبحث الثاني: النتائج الإحصائية للدراسة الميدانية	١٩١
الخاتمة	١٩٧
المصادر	٢٠١

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	صفحة
١	دورة السياسات العامة	١٤
٢	أشكال الأمن الاجتماعي	٢٣
٣	البعد المجتمعي ومراحل توفير البيئة الأمنية	٣٠
٤	معدلات الفقر في العراق للمدة بين (٢٠٠٥ – ٢٠٢٢)	٥٣
٥	مساهمات القطاعين العام والخاص بالناتج المحلي (٢٠٠٥-٢٠٢٠)	٥٤
٦	معدلات البطالة للفئة العمرية من ١٥ سنة فاكثر (٢٠٠٥-٢٠٢٣)	٥٥
٧	مخطط التحديات(السياسية والامنية والاقتصادية)	٦٠

٨	المكونات والوظائف والعلاقات التفاعلية بين السلطات	١٢٩
٩	المكونات والوظائف والعلاقات التفاعلية بين المؤسسات الغير رسمية بعد عام ٢٠٠٥	١٤١
١٠	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للجنس	١٤٧
١١	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للعمر	١٤٨
١٢	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للتحصيل الدراسي	١٤٩

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	يبين الإصلاحات الامنية في العراق للفترة من (٢٠٠٥-٢٠٢٥) وأثرها على الأمن الاجتماعي	٨٦
٢	يُبين توزيع الانفاق على قطاعات البنى التحتية بقيمة (مليارات الدولارات) في العراق للفترة من (٢٠٠٥-٢٠٢٥) وأثرها على الأمن الاجتماعي.	٩١
٣	يبين مؤشرات النمو الاقتصادي للقطاعات في العراق للفترة من (٢٠٠٥-٢٠٢٥) واثرها على الامن الاجتماعي	٩٤
٤	نتائج لجنة الخبراء بشأن بناء قياس الاستبانة	١٤٥
٥	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للجنس	١٤٨
٦	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للعمر	١٤٨
٧	توزيع أفراد العينة وفقاً للتحصيل الدراسي	١٤٩
٨	عانت تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق من انحرافات كبيرة، تحولت بموجبها من آلية لإشراك المكونات السياسية في الحكم إلى نظام للمحاصصة السياسية الطائفية والاثنية	١٥١
٩	هيمنت التصريحات ذات الطابع الطائفي والقومي على المشهد السياسي العراقي، بدلاً من تعزيز خطاب الوحدة الوطنية، وترسيخ المصلحة العامة	١٥٣
١٠	أسهم القضاء في المناطق المحررة من عصابات داعش الارهابي بعد التحرير في منع الانتقام الفردي، مما عزز الاستقرار المجتمعي.	١٥٤
١١	لم تؤثر بعض حالات الإفلات من العقاب على النسيج الاجتماعي العراقي	١٥٧

١٢	العامل الخارجي (الدولي والإقليمي) لم يمثل تحدياً ملحوظاً الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.	١٥٩
١٣	يعد ضعف أداء المؤسسات الخدمية في العراق، احد التحديات التي تواجه الامن الاجتماعي بسبب عجز المؤسسات الخدمية عن تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.	١٦١
١٤	تمثل العمالة الوافدة تحدياً كبيراً على الامن الاجتماعي العراقي لأنها تسهم في استنزاف الموارد المالية ، ناهيك عن خفض أجور العمالة الوطنية المماثلة ، مما أدى الى تفاقم البطالة بين الشباب.	١٦٣
١٥	يمثل الامن غير التقليدي (غسيل الأموال، مخدرات ، الاتجار بالبشر) في العراق تحدياً مركباً يتجاوز الإطار الاقتصادي ليهدِد البنى الأمنية والاجتماعية مما قوض العدالة الاجتماعية.	١٦٥
١٦	لبت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٥، مطالب المكونات الاجتماعية، بشكل يعزز الثقة في مؤسسات الدولة وقدرتها على تمثيل الجميع.	١٦٧
١٧	مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الاسرة ، التربية والتعليم ..الخ) العراقية عززت من تماسك المجتمع .	١٦٩
١٨	يُشكل الابتزاز الإلكتروني تهديداً خطيراً للنسيج الاجتماعي العراقي، لأنه يتسبب في تفكك العلاقات الأسرية وزيادة التوترات المجتمعية	١٧١
١٩	أدى غياب التنسيق الواضح بين السلطات الاتحادية والمحلية في العراق إلى تداخل الصلاحيات، مما تسبب في تضارب القرارات وتأخر تنفيذ السياسات التنموية.	١٧٣
٢٠	تعد التحديات البيئية واحدة من أبرز القضايا التي تواجه الأمن الاجتماعي في العراق.	١٧٥
٢١	تميزت السياسات الأمنية للحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٥ باتباع منهج متدرج وحذر لتنظيم دور العشائر والسلاح غير الرسمي.	١٧٧
٢٢	اسهمت المحكمة الاتحادية العليا في العراق من خلال وظائفها في ترسيخ الديمقراطية وضمان العدالة الى تعزيز الاستقرار الاجتماعي بعد عام ٢٠٠٥.	١٧٩
٢٣	عززت الاحزاب السياسية العراقية بعد العام ٢٠٠٥ الامن الاجتماعي لأنها قلصت من الإنقسامات المجتمعية.	١٨١
٢٤	أسهمت منظمات المجتمع المدني في العراق بتعزيز الامن الاجتماعي من خلال جهودها في نشر ثقافة الحوار، وبناء الجسور بين مكونات المجتمع.	١٨٣
٢٥	توصف المؤسسات الدينية في العراق بعد عام ٢٠٠٥ شريكاً فاعلاً في بناء نسيج	١٨٥

	اجتماعي متماسك.	
٢٦	ان الانتخابات في العراق بعد العام ٢٠٠٥ ليست مجرد عملية سياسية، بل هي أداة حيوية لتعزيز الامن الاجتماعي وبناء دولة عادلة تُحقق طموحات شعبها	١٨٧
٢٧	ان توسيع نطاق شبكة الحماية الاجتماعية لتشمل الرعاية الصحية الشاملة، والدعم المالي للأسر الأكثر احتياجاً، يمثل احد مقومات الامن الاجتماعي	١٨٩

المستخلص

أن السياسات العامة للأمن الاجتماعي في العراق تعد من المواضيع بالغة الأهمية باعتبارها إطاراً نظرياً وتطبيقياً يحاول تفسير التفاعل بين مؤسسات الدولة وفعالية برامجها في تحقيق الاستقرار المجتمعي، حيث تنطلق هذه الدراسة من الإطار النظري للسياسات العامة الذي يقدم أدوات تحليلية لفهم كيفية صياغة السياسات وتنفيذها وتقييمها، مع التركيز على دورها في تعزيز الأمن الاجتماعي، كهدف استراتيجي يسهم في حماية النسيج المجتمعي من خلال آليات التماسك والتكامل والعدالة الاجتماعية، وذلك انطلاقاً من فرضية إن تبني سياسات عامة للأمن الاجتماعي في العراق تعتمد استراتيجية مدروسة طويلة الأمد، وليس سياسات تستجيب للطوارئ فقط، سوف يسهم في التقليل من الأزمات الاجتماعية المهددة للسلم والأمن المجتمعي والعكس صحيح عبر معالجة الأسباب الهيكلية للاضطرابات المجتمعية، مثل الفقر والبطالة والتهميش، مما يتطلب تحليلاً شاملاً للمقاربات النظرية التي تفسر العلاقة بين تصميم السياسات ونتائجها، مع الأخذ في الاعتبار العوامل المؤسسية والثقافية التي تؤثر نجاحها أو إخفاقها في بناء الامن الاجتماعي.

وفي إطار التحديات الراهنة التي تواجه المجتمع العراقي، تبرز السياسات الحكومية لبناء الأمن الاجتماعي كإحدى الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المجتمعي، حيث تُعَد هذه السياسات أداة حيوية لتعزيز التماسك الاجتماعي، ومواجهة عوامل التفكك، وبناء الثقة بين مكونات المجتمع، وتستند هذه السياسات إلى مقاربات متعددة الأبعاد تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التركيز على الأدوار المؤسسية للجهات الحكومية وغير الحكومية في تصميم وتنفيذ هذه السياسات، ويتطلب تحليل واقع السياسات الحكومية المعنية بالأمن الاجتماعي، للتفاعلات بين الأطراف الفاعلة، والإطار القانوني، والآليات التنفيذية، فضلًا عن تقييم فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة، وتأتي هذه الدراسة، لتسليط الضوء على الواقع الحالي للسياسات الحكومية في

بناء الأمن الاجتماعي، مع التركيز على الأدوار المؤسسية المختلفة، وتقييم مدى نجاحها في تعزيز قيم العدالة والتكافل الاجتماعي، بما يسهم في تحقيق مجتمع آمن ومستقر.

وجاءت الدراسة مكونة من المقدّمة واربعة فصول، تناول الفصل الأول الاطار النظري للسياسات العامة والأمن الاجتماعي، فيما تناول الفصل الثاني: تحديات ومقومات بناء الامن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٥، الفصل الثالث: السياسات الحكومية لبناء الامن الاجتماعي: الواقع والادوار المؤسسية، واما الفصل الرابع: الاطار الميداني للدراسة، فضلاً عن الخاتمة التي حوت نتائج الدراسة وأهم التوصيات.

المقدمة

المقدمة

تشكّل السياسات العامة للأمن الاجتماعي في العراق، أحد الركائز الأساسية لاستقرار الدولة العراقية لأنه يُعَد ضماناً لحماية الحقوق الأساسية للأفراد وتعزيز التماسك المجتمعي، في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وفي السياق العراقي، تبرز أهمية الأمن الاجتماعي كمدخل لفهم التغييرات الكبيرة التي شهدها البلد بعد عام ٢٠٠٥، خاصةً بعد التغيير السياسي الذي أعقب سقوط النظام السابق، وما رافقه من تغييرات في بنية الدولة والمجتمع.

وتختلف خصائص السياسات العامة للأمن الاجتماعي باختلاف طبيعة النظام السياسي القائم ومدى تفاعله مع المؤسسات الحكومية، حيث تُحدد الأولويات والأدوات والآليات بناءً على الفلسفة السياسية السائدة، كما أن طبيعة العلاقة بين الحكومة والمؤسسات الأخرى كالقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني تلعب دوراً محورياً في تشكيل نطاق وفعالية هذه السياسات، مما يجعلها انعكاساً مباشراً للإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

لذلك فإن السياسة العامة للبلد، رغم تبنيها الأسس الديمقراطية التي تقوم على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم، تواجه فجوة بين المبادئ النظرية والتطبيق العملي، حيث لا يتحوّل النظام السياسي إلى إطار قانوني ومؤسسي فاعل في أداء واجباته بسبب إشكاليات نابعة من انعكاسات الأداء السياسي على المجتمع على أداء السياسات العامة للأمن الاجتماعي، مما يُضعف قدرته على تحقيق التوازن بين المبادئ الديمقراطية والمتطلبات العملية لإدارة الدولة.

لقد اتضح الأثر واضحاً في نموذج التجربة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، والتي شهدت تغييراً جذرياً في النظام السياسي من خلال تأسيس نظام ديمقراطي قائم على دستور عام ٢٠٠٥، الذي حدد إطار السياسات العامة للأمن الاجتماعي عبر آليات دستورية تهدف إلى تنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع، حيث أرسى مبدأ التعددية السياسية وكرّس آليات التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات كأحد المؤشرات الأساسية لضمان الحريات الفردية، ومع ذلك فإن هذه المبادئ الدستورية لم تترجم عملياً إلى تحسين ملموس في واقع الأمن الاجتماعي، وذلك بسبب جملة من التحديات الهيكلية والمؤسسية التي أعاقت تفعيل هذه الضمانات الدستورية، مما أدى إلى استمرار

حالة الضعف الاجتماعي وعدم تحقيق الاستقرار الامني على الرغم من الإطار الديمقراطي الشكلي الذي تبنته الدولة العراقية.

أهمية الدراسة:

تسعى الدراسة الى إيجاد سبل الازمة لعلاج مشاكل ومعوقات الأمن الاجتماعي في العراق من خلال تقديم الحلول التي تساهم في نجاح وفاعلية الامن الاجتماعي وكما يلي:-

١- ان اصلاح الأمن الاجتماعي هو ضرورة سياسية واقتصادية واجتماعية، ومطلب أساسي في بناء الوحدة الوطنية، ويعطي صفة الشرعية ومن أهمها سيادة القانون ومتطلبات الحياة الدستورية التي توفر مؤسسات عادلة تحمي مصالح المواطن والمجتمع.
٢- تحديد التحديات والعوامل المؤثرة على الأمان والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة من خلال دراسة الأوضاع المتغيرة في العراق، يمكن فهم الأسباب الكامنة وراء تدهور الأمن الاجتماعي وتطبيق تدابير مناسبة.
٣- تحسين الأمن الاجتماعي وتنظيم البرامج لتلبية احتياجات المجتمعات الأكثر ضعفا من خلال دراسة هذه القضايا يمكن تطبيق البرامج واستهداف الجهود على الجماعات المتأثرة بشكل خاص.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة للوصول الى مجموعة من النقاط، يمكن تناولها على النحو الاتي:

١- التعرف على طبيعة السياسات الأمنية المعتمدة في العراق بعد عام ٢٠٠٥.
٢- بيان مدى جدوى السياسات الأمنية في العراق من عدمه في تحقيق الأهداف المرجوة منها.
٣- الوقوف على اهم التحديات التي واجهت السياسيات الامنية في العراق بعد عام ٢٠٠٥.

إشكالية الدراسة:

تنطلق إشكالية الدراسة من سؤال محوري مفاده: تعاني السياسات العامة للأمن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٥ من غياب الرؤية الاستراتيجية طويلة الأمد، حيث تركزت على المعالجات الآنية للأزمات الطارئة دون علاج جذري لمهددات الامن الاجتماعي.

في خضم ذلك، تندرج مجموعة من الأسئلة الفرعية نذكر منها:

١- ما الأمن الاجتماعي؟ وكيف نشأ؟

٢- ما بنية الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٥؟

٣- ما التحديات التي واجهت الامن الاجتماعي في العراق؟

٤- كيف تؤثر سياسات الأمن الاجتماعي في انشطة النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥؟

٥- ما تقييم سياسات الامن الاجتماعي في العراق؟ وكيف يتم وتقويمها؟

فرضية الدراسة:

تستند الدراسة على فرضية مفادها: إن تبني سياسات عامة للأمن الاجتماعي في العراق تعتمد استراتيجية مدروسة طويلة الأمد ، وليس سياسات تستجيب للطوارئ فقط، سوف يسهم في التقليل من الأزمات الاجتماعية المهددة للسلم والأمن المجتمعي والعكس صحيح.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة مناهجً متعددة تجمع بين التحليل النظمي والتجريبي والمقارن لرصد العلاقة التفاعلية بين السياسات العامة للأمن الاجتماعي في العراق بعد ٢٠٠٥ وآليات تنفيذها، حيث تم تحليل المدخلات التشريعية والمؤسسية وقياس المخرجات التنفيذية في إطارها القانوني، مع التركيز على تقييم المرتكزات الأساسية التي تعتمدها الحكومة لضمان تحقيق الأمن الاجتماعي وفاعليتها في الواقع التطبيقي.

الدراسات السابقة

نذكر جملة من أبرزت الدراسات العلمية السابقة في هذا الموضوع ومن يمكن ذكر أبرزها.

١- (هند احمد عبد العزيز) في اطروحة دكتوراه بعنوان(تحديات بناء الامن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣)، أطروحة دكتوراه جامعة بغداد كلية العلوم السياسية ٢٠٢١، توصلت هذه الدراسة الى أن الانعطاف الديمقراطي الذي نشأت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ومشكلاته من ضياع الهويات الوطنية وكذلك أوضحت جملة من تحديات في بناء الامن الاجتماعي في مختلف الاصعدة(السياسية، والاجتماعية، والأمنية، والاقتصادية، والثقافية).

أما اطروحتنا كانت بعنوان السياسات العامة للأمن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٥، وليس تحديات بناء الامن الاجتماعي التي تعد جملة منها، وكذلك اختلاف حدود الدراستين الزمانية والمكانية، فدراسة (هند احمد عبد العزيز)، اهتمت بدراسة التحديات بناء الامن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

٢- (اسيل صباح عبد اللطيف) أطروحة دكتوراه (سياسات استراتيجيات الحد من الفقر في العراق ٢٠٠٥-٢٠١٤: العوامل والتحديات)، جامعة أوتارا ماليزيا، (٢٠١٨)، تبحث هذه الدراسة سياسات استراتيجيات في عوامل والتحديات من الفقر لذا، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أسباب وكيفية ومدى تأثير التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية على تحقيق أهداف تلك الاستراتيجيات.

أما اطروحتنا فقد تناولت السياسات العامة للأمن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٥، وليس سياسات استراتيجيات، التي تعد جزءً منها، كذلك اختلاف حدود الدراستين الزمانية والمكانية، فدراسة (اسيل صباح عبد اللطيف) اهتمت بدراسة ودورها في الحد من الفقر.

٣- سارة إبراهيم حسين (السياسات الاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات)، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٨، فقد اهتمت هذه الاطروحة، في السياسات الاجتماعية من الحاجات الضرورية للمجتمع لتأمين حياتهم مما يتطلب رسم السياسات الاجتماعية.

أما اطروحتنا فقد اهتمت بدراسة السياسات العامة للأمن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٥ وجعل تحقيق الامن معياراً للمجتمع اساساً في العلاقة بين المواطن والحكومة في

سبيل تحقيق اكبر قدر من الامن الاجتماعي على جميع أفراد المجتمع وفي جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة والأمنية.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: ٢٠٠٥– ٢٠٢٥: تمثل هذه الفترة الإطار الزمني لتحول العراق نحو النظام الديمقراطي بعد ٢٠٠٥، وتشمل مراحل بناء الدولة والتحديات الأمنية والاجتماعية.

الحدود المكانية: تقع الدراسة في الإطار المكاني لجمهورية العراق.

الحدود الموضوعية: السياسات العامة – الامن الاجتماعي تركز الدراسة على تحليل السياسات العامة كمدخل لتحقيق الأمن الاجتماعي في العراق، من خلال تقييم فاعلية البرامج الحكومية ومدى تحقيقها للاستقرار المجتمعي.

هيكلية الدراسة

تنقسم الدراسة على اربعة فصول كالاتي:

انتظمت الدراسة على اربعة فصول فضلاً عن المقدّمة والخاتمة، حيث تناول الفصل الأول الاطار النظري للسياسات العامة والأمن الاجتماعي، عن طريق مبحثين تناول المبحث الأول: الاطار النظري للسياسات العامة، والمبحث الثاني: ابعاد العلاقة بين السياسات العامة والامن الاجتماعي، فيما تناول الفصل الثاني: تحديات ومقومات بناء الامن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٥، وجاء بمبحثين، المبحث الأول: تحديات بناء الامن الاجتماعي في العراق، اما المبحث الثاني: مقومات الامن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٥، الفصل الثالث: السياسات الحكومية لبناء الامن الاجتماعي: الواقع والادوار المؤسسية، وجاء بمبحثين، المبحث الأول: واقع السياسات الحكومية لبناء الامن الاجتماعي، اما المبحث الثاني: دور المؤسسات في بناء الامن الاجتماعي، واما الفصل الرابع: الاطار الميداني للدراسة، وجاء بمبحثين، المبحث الأول: مجتمع العينة والإجراءات وآلية الدراسة، اما المبحث الثاني: النتائج الإحصائية للدراسة الميدانية، فضلاً عن الخاتمة التي حوت نتائج الدراسة واهم التوصيات.